يديعوت أحرونوت: ماكدونالدز تتعرض لضربة دولية بعد إرسالها الطعام إلى الجنود الإسرائيليين

سلط تقرير لصحيفة يديعوت أحرونوت الضوء على الضربة القوية التي تعرضت لها مطاعم ماكدونالدز بسبب موقفها مع الحرب.

وقالت الصحيفة إن شركة ماكدونالدز إسرائيل أعلنت في أعقاب هجوم حماس أنها ستقدم آلاف الوجبات المجانية لجنود الجيش الإسرائيلي والمستشفيات. وتعهد عمري بادان، مالك شركة ماكدونالدز في إسرائيل، بالتبرع اليومي بـ 4000 وجبة لقوات الأمن والعاملين في مجال الرعاية الصحية وسكان المنطقة المتضررة.

وتأتي المبادرة بتكلفة 5 ملايين شيكل وحولت الشركة خمسة فروع لتشغيل الخطة. بالإضافة إلى ذلك، فقد عرضوا خصماً بنسبة 50% على تناول طعام أفراد الأمن والإنقاذ في أي من مواقع ماكدونالدز البالغ عددها 220 فرعًا في جميع أنحاء إسرائيل.

ردود فعل غاضبة

ولفتت الصحيفة إلى أن ردود الفعل العامة في الدول العربية متباينة؛ فقد أثار انخراط ماكدونالدز الإسرائيلية الغضب والاحتجاج في مختلف البلدان. وواجهت فروع ماكدونالدز في تركيا ولبنان ومصر أعمال تخريب، كما جرت مظاهرات دعم لغزة خارج مطاعم ماكدونالدز في جميع أنحاء العالم الإسلامي، من القاهرة إلى ماليزيا.

وسارع أصحاب الامتياز المحليون لماكدونالدز في تركيا ومصر والأردن ولبنان إلى النأي بأنفسهم، مؤكدين أنه ليس لديهم أي ارتباط بالفرع الإسرائيلي، حتى أن بعضهم تبرع لسكان غزة. وانضم إليهم أصحاب الامتياز من المناطق الأخرى المؤيدة للفلسطينيين، وخاصة في دول الخليج، الذين أعلنوا عن تبرعات إنسانية لغزة.

وقالت الشركة التي تدير شركة ماكدونالدز في الكويت في بيان: «ما فعله صاحب الامتياز الإسرائيلي هو عمل خاص وشخصي، دون موافقة أو توجيه من الشركة الدولية أو أي صاحب امتياز آخر، خاصة في العالم العربي».

وتشير الصحيفة إلى أن أصحاب امتياز ماكدونالدز في مختلف البلدان يتمتعون بسلطة تقديرية مستقلة في اتخاذ قرار بشأن التبرعات الخيرية. وقد تبرع بادان باستمرار لقوات الأمن الإسرائيلية خلال زمن الحرب من جيبه الخاص بصفته صاحب الامتياز، ولا ترتبط مساهماته بشبكة ماكدونالدز العالمية، التي لا يمكنها اتخاذ القرار نيابة عن أصحاب الامتياز الفرديين فيما يتعلق بالتبرعات.

في الأيام الأخيرة، ظهر مرة أخرى ادعاء دُحض سابقًا يزعم كذبًا أن ماكدونالدز إسرائيل تتبرع للفلسطينيين. ردًا على هذه المعلومات الخاطئة، حذرت ماكدونالدز إسرائيل من أن أولئك الذين ينشرون ادعاءات كاذبة عنها قد يواجهون عواقب قانونية.